

## تصريح للنتائج الأولية

### انتخابات تشريعية حرة وفعالة تدعم الإلتزام الفلسطيني بمؤسسات ديمقراطية

القدس، 26 كانون الثاني 2006

- إنَّ انتخابات 25 كانون الثاني للمجلس التشريعي الفلسطيني خُطت خطوة أخرى في بناء المؤسسات الديمقراطية. شهدت هذه الانتخابات مشاركة تصويت واسعة وعملية عادلة أديرت من قبل لجنة الانتخابات الفلسطينية بمهنية واستقلال.
- كما حدث في الانتخابات الرئاسية 2005، أظهر الفلسطينيون إلتزاماً لتحديد مستقبلهم السياسي من خلال الوسائل الديمقراطية، على الرغم من الظروف الغير العادية التي رافقت العملية الانتخابية: الحديث عن تأجيل، مستويات غير مقبولة من العنف قبل الانتخابات وإحتلال قام بوضع الموانع على ممارسة حريات أساسية تتعلق بالانتخابات.
- إنَّ التصويت يوم 25 كانون الثاني مرَّ بسلاسة وسلام مع إقبال ما نسبته 77 بالمئة من كامل المسلحين للإقتراع. تم اتباع القوانين والتعليمات من قبل طواقم إقتراع لجنة الانتخابات المركزية، المراقبون المحليون وممثلو المرشحين الذين تقريباً تواجدوا في معظم محطات الإقتراع. لقد جرت عمليات الفرز بما فيها للتصويت المسبق لقوى الأمن بشكل جيد. لوحظ حملات انتخابية بقوة داخل وخارج العديد من محطات الإقتراع الشئ الذي يعتبر مخالفاً للقانون.
- أستحقت لجنة الانتخابات المركزية ثقة الجمهور العالية. حافظت على استقامتها في وجه المعوقات، بما في ذلك مهاجمة مقارها وتهديد طاقمها بهدف التأثير على عملية تسجيل المرشحين. هذه المحاولات للضغط على إدارة الانتخابات، التي لم يتم معاقبتها، تعكس حصانة الجماعات المسلحة والتي على القيادة الفلسطينية أن تظهر حزماً لانهاؤها.
- لقد شارك في هذه الانتخابات مرشحين من جميع أطياف العمل السياسي. جرت الحملة الانتخابية بمناخ هادئ وإيجابي بشكل عام وبغياب الخطاب الإستفزازي. على عكس الانتخابات الرئاسية 2005 فقد كان هناك إنخفاض ملحوظ في سوء إستخدام مصادر الدولة. على أية حال، إن تقييد حرية تنقل المرشحين والمصوتين من قبل القوات الإسرائيلية عملت على تخفيض مستوى حرية الانتخابات. إنَّ الحظر على الحملات الانتخابية وحرية التجمع للمرشحين في شرقي القدس وصلت لحد الإعتقال ومنع أي شكل من أشكال الدعاية في شرقي القدس.
- إن عدم الهدوء والعنف الداخلي الذي هدد بمنع الانتخابات خصوصاً في غزة كان غير مقبول وليس له مكان في العملية الديمقراطية. بالإضافة إلى تهديد مراقبين دوليين الشئ الذي حدَّ من مدى انتشارهم

بالشكل الذي كان بإمكانه أن يكون أكثر. على أي حال تحسن الوضع الأمني خلال الأسبوعين اللذين سبقا الانتخابات.

- على الرغم من وجود سابقة وموافقته على حق الفلسطينيين المقيمين في القدس الشرقية بالتصويت إلا أن تأخر السلطات الإسرائيلية في تقرير ما إذا كانت ستسمح بالانتخابات في المدينة أم لا أثر على مجمل العملية الانتخابية. بالرغم من أن القرار بالسماح بالتصويت تم الترحيب به، إلا أنه جاء متأخراً، كما في انتخابات سابقه، الترتيبات الانتخابية فشلت في تحقيق ظروف مناسبة ومتساوية أو معقولة للمصوتين من القدس الشرقية.
- إن صورة التصويت المسبق لأفراد قوات الأمن الفلسطينية عكست جهداً إيجابياً لضمان استقرار يوم الاقتراع العام. بأي حال، المحاولات المتكررة من قبل وزارة الداخلية وبعض مؤسسات السلطة الفلسطينية لتغيير ترتيبات الاقتراع مثلت تدخلاً سياسياً غير مناسب في إدارة الانتخابات.
- جميع التحضيرات للانتخابات كانت جاهزة في الوقت الجيد من قبل لجنة الانتخابات المركزية، مع بعض التأخير والذي كان مرده عوامل خارجه عن إرادة اللجنة كترتيبات التصويت في القدس الشرقية. على أي حال شفافية عملية أخذ القرار في لجنة الانتخابات المركزية بحاجة إلى تفعيل أكثر.
- أن خطوات إيجابية تم أخذها لضمان مصداقية السجل الانتخابي منذ الانتخابات الرئاسية 2005. أن غياب موافقة السلطات الإسرائيلية للسماح بتسجيل الناخبين في القدس الشرقية كان بمثابة معيق جدي للعملية.
- لقد زود الإطار القانوني أرضية فعالة لعقد إنتخابات ديمقراطية ولكن ينقصه آليات الدعم المناسب، في الوقت الذي كانت هناك مبادرة ميثاق شرف لاقت دعم جميع المرشحين من مختلف التيارات. كان هناك وسائل محدودة لضمان إحترام قوانين الحملات أو معاقبة خرق القانون.
- استفاد المرشحون من فرص متساوية لوقت البث في المحطات العامة بما يتناسب وتعليمات لجنة الانتخابات المركزية. وعلى العكس فإن التغطية الاخبارية للتلفزيون الفلسطيني كانت غير متساوية لصالح فتح، في نفس الوقت عرضت بعض المحطات الخاصة رسوم غير متساوية للاعلان المدفوع.
- لعبت مؤسسات المجتمع المدني دوراً مهماً في هذه الانتخابات خاصة في مجال مراقبة الانتخابات، توعية جمهور الناخبين وتطور ومتابعة ميثاق الشرف للحملات الانتخابية.
- ما يزيد عن 22 بالمئة من المرشحين على نظام القوائم كنّ نساء وهذا انعكاس إيجابي للقانون الانتخابي الجديد الذي يحتوي على نسبة للنساء، وعلى أي حال 15 امرأة فقط (3.6 بالمئة) أخذن دوراً كمرشحات في الدوائر حيث لا كوتة للنساء هناك.
- شهدت هذه الانتخابات مشاركة مرشحين على علاقة بجماعات متشددة اتخذت من العنف وسيلة لحل المشاكل في الشرق الأوسط. يأمل من أن مشاركة هذه الجماعات هي مؤشر لانخراطها في عملية ديمقراطية حقيقية والتي بدورها تتعارض بشكل أساسي مع النشاط العنيف. أن هذه الانتخابات جرت أيضاً تحت الإحتلال الشئ الذي لا يدعم بطبيعته تطور مستقر لدولة ديمقراطية.
- إن النتائج النهائية على هذه الانتخابات تعتمد على إتمام عملية الفرز والجدولة وإعلان النتائج من قبل لجنة الانتخابات المركزية، وعملية الطعون والإعتراضات. إن البعثة الأوروبية للمراقبة على الانتخابات ستبقى متواجده لمراقبة كل ما يتعلق بعملية ما بعد الانتخابات وستنشر تقريرها النهائي الذي يحتوي على توصيات مفصلة لتعزيز العملية الانتخابية في غضون شهرين من إنهاء العملية برمتها.

